

Distr.: General
3 June 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طي هذا تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة الاتحاد
الروسي له في آذار/مارس ٢٠٠٨ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي،
وبعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الاتحاد الروسي (آذار/مارس ٢٠٠٨)

مقدمة

انهمك مجلس الأمن برئاسة الاتحاد الروسي في برنامج عمل واسع النطاق خلال شهر آذار/مارس. فقد عقد المجلس بكامل هيئته ١٦ اجتماعاً ومشاورة في ١٣ مناسبة. واتخذ المجلس خمسة قرارات وأقر أربعة بيانات للصحافة.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا

في ٥ آذار/مارس، وأثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استمع إلى إحاطة بشأن كينيا قدمها هايلي مينكيريس الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. فوصف تطور عملية التسوية السياسية متى توصلت إليها الأطراف في كينيا بوساطة من فريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة الأمين العام السابق، كوفي عنان. وقد أكد الأمين العام المساعد أن الاتفاق بشأن مبادئ الشراكة في الحكومة الائتلافية الذي وقعه الرئيس، موييه كيباكي، وزعيم الحركة الديمقراطية في كينيا، راثيلا أودينكا، هو الخطوة الأولى في طريق طويلة نحو تسوية سياسية دائمة، تشمل تشكيل حكومة جديدة وإجراء إصلاح دستوري. وأفاد أن الهجمات بدافع عرقي في مختلف مناطق كينيا لا تزال مستمرة، وأكد على ضرورة التصدي لمشكلة العصابات المسلحة. ووصف الأمين العام المساعد الحالة الإنسانية في كينيا بأنها متقلبة جداً وشدد على أن العملية السياسية في كينيا في حاجة إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيها.

وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالاتفاق السياسي الذي وقعته الأطراف في كينيا وأثنوا على الجهود التي يبذلها فريق الشخصيات الأفريقية البارزة. ودعا أعضاء المجلس الأطراف إلى تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً دون أي تأخير. وأعربوا عن قلقهم بشأن استمرار العنف في كينيا وبشأن الحالة الإنسانية الخطيرة في البلد. وأكد أعضاء المجلس استعداد المجلس لدعم تسوية الأزمة في كينيا ورصد تطور الحالة عن كثب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٣١ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، الذي حدد بموجبه، لفترة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حظر الأسلحة المفروض على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد العاملين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورفع الحظر الذي كان قد فرض من قبل على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غينيا - بيساو

في ١٤ آذار/مارس، وجه رئيس مجلس الأمن رسالة إلى رئيس لجنة بناء السلام، يدعو فيها رئيسة التشكيلة المخصصة بالتحديد المخصصة لغينيا - بيساو إلى الإدلاء بإحاطة أمام المجلس في ٢٦ آذار/مارس.

وفي ٢٥ آذار/مارس، تلقى رئيس المجلس رسالة من رئيس لجنة بناء السلام، يخبره فيها بأنشطة اللجنة في البلد، بعد إدراجه في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وفي ٢٦ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطات من شولا أوموريجي، ممثل الأمين العام لغينيا - بيساو، ومن السفارة ماريا لويزا ريبيري فيوتي رئيسة التشكيلة المخصصة بالتحديد لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، والممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة. وعرض ممثل الأمين العام تقرير الأمين العام (S/2008/181)، فأبلغ المجلس أن رئيس جمهورية غينيا - بيساو قد حدد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موعداً لإجراء الانتخابات التشريعية، وأكد ممثل الأمين العام أهمية المساعدة الدولية في التحضير للانتخابات. وأعرب عن ترحيبه بإدراج غينيا - بيساو على جدول أعمال لجنة بناء السلام. كما شدد على أهمية الاستمرار في التعاون بين حكومة غينيا - بيساو وشركائها الإقليميين والدوليين في مجال إصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب. وأبلغت السفارة فيوتي المجلس بالتقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام لدعم جهود بناء السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن أولويات بناء السلام في البلد، والعمل لوضع إطار استراتيجي لبناء السلام.

وإثر مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، أبرز أعضاؤه التقدم الذي أحرزته الحكومة بالتعاون مع شركائها لتوطيد السلام في البلد، وإصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وأعربوا عن ترحيبهم بما تقوم به لجنة بناء السلام من عمل في غينيا - بيساو، وأشاروا إلى الحاجة إلى استمرار المساعدة الدولية من أجل تحقيق السلام الدائم والاستقرار.

وإثر إجراء مشاورات، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً للصحافة.

منطقة البحيرات الكبرى

في ١٣ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) الذي طلب فيه من جميع أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي والجماعات الرواندية الأخرى العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلقاء السلاح فوراً، ودعا حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا إلى تكثيف تعاونهما بقصد تنفيذ التزاماتهما بموجب إعلان نيروبي.

وفي ٢٦ آذار/مارس، وأثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، استمع المجلس إلى إحاطة أدلى بها جواو هونو انا، مدير شعبة أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية، بشأن المحادثات الجارية في جوبا بجنوب السودان، بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة. وأبرز التقدم الذي أحرزه الطرفان في عملية جوبا للسلام حتى ذلك التاريخ، وأكد أن هناك فرصة فريدة متاحة للطرفين من أجل توقيع اتفاق سلام نهائي.

الصومال

في ٥ آذار/مارس، وأثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، أدلى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية بإحاطة أمام المجلس بشأن الحالة في الصومال.

وخلال المناقشة، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لنشاط أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال، الموجه نحو إجراء حوار سياسي يضم الجميع بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وزعماء المعارضة في الصومال، بغية إحلال الاستقرار في أوضاع البلد وتوطيد عملية المصالحة الوطنية.

وأعرب المجلس عن عزمه النظر من غير إبطاء في التقرير القادم للأمين العام، بما في ذلك التوصيات والخيارات المتعلقة بالنشر المحتمل لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

وفي ٢٠ آذار/مارس، وفي مداولة أعقبتها مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، عرض الممثل الخاص للأمين العام، وإدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام (S/2008/178) وأحاط أعضاء المجلس علماً بالحالة في الصومال وخطط الطوارئ التي أعدتها الأمانة العامة من أجل النشر المحتمل لعملية للأمم المتحدة لحفظ

السلام في الصومال، التي تنطوي على أربعة سيناريوهات. وألقى الممثلان الدائمان للصومال وأوغندا لدى الأمم المتحدة، السفيران إلي أحمد دواله، وفرانسيس ك. بوتاجيرا، بيانين. وفي ٣١ آذار/مارس، نظم وفد المملكة المتحدة اجتماعاً وفقاً لصيغة آريا لأعضاء المجلس مع ممثلي مختلف المنظمات غير الحكومية وذلك لبحث الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الصومال.

الحالة بين إثيوبيا وإريتريا

في ١٣ آذار/مارس، وأثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيأته، عرض جون - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا (S/2008/145) وأبلغ المجلس بعملية النقل المؤقت لأفراد ومعدات البعثة من إريتريا.

واعترف أعضاء المجلس بثقل العبء الذي تحملته قوات الأمم المتحدة التي جرى نقلها، وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بقوات. وأكدوا أن هذه العملية لا تمس اتفاقات الجزائر وقرارات المجلس المتعلقة بوجود الأمم المتحدة في المنطقة.

وأصر أعضاء المجلس على تعاون إريتريا تعاوناً كاملاً في سياق النقل المؤقت للأفراد والمعدات. وأعربوا عن تطلعهم إلى التقرير القادم من الأمين العام الذي يقدم خيارات وتوصيات تتعلق بوجود الأمم المتحدة في المنطقة في المستقبل.

السودان

في ١١ آذار/مارس، عقد المجلس اجتماعاً للنظر في تقارير الأمين العام عن السودان. وعرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام المتعلق بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/98). وفي إحاطة تفصيلية، أشار الأمين العام المساعد إلى التدهور الخطير في الحالة الأمنية في غرب دارفور، وذلك في أعقاب الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة ضد القوات المسلحة السودانية والحملة العسكرية البرية والجوية الواسعة النطاق التي شنتها القوات المسلحة السودانية رداً على ذلك بهدف تأكيد السيطرة من جديد على منطقة معاقل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان في غرب دارفور. وأشار أيضاً إلى أن هذه الأعمال العدائية قد تسببت في العديد من الوفيات وعشرات الآلاف من المدنيين المشردين الجدد. وأكد أيضاً أن التوتر بين تشاد والسودان والقتال الذي تشنه بالوكالة قوات المتمردين ينطويان على احتمال جعل الأزمة إقليمية وتعطيل جهود السلام الدولية على جانبي الحدود بين تشاد والسودان.

وأكد الأمين العام المساعد أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ما برحت تواجه صعوبات في ما تبذله من جهود لتعزيز البعثة، في مجالات الأمن، وثبات مستوى التعاون مع الحكومة، والعقبات اللوجستية، والنقص في القوات.

وفي اليوم ذاته، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته لمناقشة هذا البند. وقد وافق أعضاء المجلس على بيان من الرئيس للصحافة يبين المواقف المعرب عنها خلال المشاورات. وأعربوا عن قلقهم العميق بشأن استمرار الحالة الأمنية والإنسانية المعقدة في دارفور، وحثوا جميع الأطراف السودانية على التقيد بوقف إطلاق النار، والإحجام عن القيام بأي أعمال عدائية، واحترام معايير القانون الإنساني الدولي. وأكد أعضاء المجلس ضرورة التعجيل بأقصى سرعة بالنشر المحتمل للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحثوا جميع الأطراف المعنية على التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لهذا الغرض. كما أعرب أعضاء المجلس عن تطلّعهم إلى نجاح الاجتماع بين رئيسي جمهوريتي السودان وتشاد في داكار. وأكد الأعضاء مرة ثانية الأهمية الحيوية لتعزيز عملية السلام في دارفور وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها المبعوثون الخاصون للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامية إلى ضمان الطابع الشامل للجميع لهذه العملية. وأشاروا إلى التزامات الأطراف في دارفور في سياق المفاوضات.

السودان: اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)

في ١٣ آذار/مارس، وأثناء مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم السفير مارتسيلو سباتافورا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان والممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، الإحاطة الدورية التي تغطي ٩٠ يوماً بشأن أنشطة اللجنة.

آسيا والشرق الأوسط

أفغانستان

في ١٢ آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2008/159) كما قدم تقييماً للحالة في البلدان.

وأكد وكيل الأمين العام على أن عمليات التمرد الشديدة، والمؤسسات الحكومية الأفغانية التي ما برحت هشة، والاقتصاد المعتمد على المخدرات غير المشروعة، هي التحديات الرئيسية التي تواجه التطور الديمقراطي في أفغانستان. وحدد في هذا الصدد

سنة مجالات يتعين أن تركز عليها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (UNAMA)، وأكد على أن الولاية الحالية للبعثة لا تزال مناسبة لتحقيق أهدافها بشكل واف، وذلك على نحو ما ذكر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ آذار/مارس.

وبعد ذلك، أجرى أعضاء المجلس مفاوضات بشأن مشروع قرار يتعلق بالأساس الذي بنيت عليه توصيات الأمين العام، وتم اعتماده بالإجماع في ٢٠ آذار/مارس وذلك بوصفه القرار ١٨٠٦ (٢٠٠٨).

وقد اعترف المجلس في قراره بالأهمية المستمرة لمكافحة تهديدي الإرهاب والمخدرات، ولا سيما من قبل الطالبان، والقاعدة، والجماعات المتطرفة الأخرى، وأكد على الحاجة إلى استمرار المجتمع الدولي في التزامه إزاء أفغانستان، ومدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا للمحدد في القرارين ١٦٢٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، لفترة إضافية تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩.

العراق/الكويت

في ٢٦ آذار/مارس، أرسل رئيس مجلس الأمن رد المجلس على الأمين العام بشأن تمويل أنشطة المنسق الرفيع المستوى المعني بالمفقودين من الكويتيين ومواطني البلدان الثالثة وبالممتلكات الكويتية المفقودة.

وتم الاتفاق على أن يخصص المجلس مبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل استمرار المنسق الرفيع المستوى في أنشطته لفترة ١٢ شهرا.

وطلب المجلس أيضا تقريرا شاملا في غضون ١٢ شهرا، مع استكمال بشأن التقدم المحرز خلال هذه الفترة، كما طلب تقييما للتقدم الذي يمكن إحرازه، بما في ذلك الشروط الضرورية والجدول الزمني لإنجاز الولاية.

لبنان

في ١٠ آذار/مارس، أجرى المجلس مشاورات بشأن تنفيذ القرار ١٧١٠١ (٢٠٠٦) المتعلق بلبنان. وقد استمع المجلس إلى إحاطة بشأن التقرير الأخير للأمين العام عن هذه المسألة من لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. كما أحاط الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام المجلس علما بالأعمال التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).

ميانمار

في ١٨ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة بشأن ميانمار للاستماع إلى إحاطة من إبراهيم غميري، المستشار الشخصي للأمين العام عن زيارته للبلد. وقال إنه وإن كانت زيارته لم تحقق نتائج فورية ملموسة، فينبغي تقييمها في السياق الأعم لجهود "المساعي الحميدة" التي بذلت خلال العامين الماضيين. وشارك وفد ميانمار في المناقشة. وإثر الاجتماع، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته.

نيبال

في ٢٧ آذار/مارس، وأثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، أحاطت أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية المجلس علما بالتطورات في نيبال في سياق ما يقوم به البلد من أعمال تحضيرية لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل. وأفادت بأنه قد طرأت في نيبال تغيرات ملموسة من شأنها تحسين احتمال نجاح الانتخابات. وركزت الضوء، مع ذلك على بعض التحديات والصعوبات الجديدة في سياق الحملة الانتخابية، شملت التحديات والصعوبات المتصلة بالعنف من جانب الجماعات المعارضة للانتخابات و بانتهاك مدونة السلوك الانتخابي.

وفي نهاية المشاورات، وبناء على اتفاق أعضاء المجلس، تلا رئيس مجلس الأمن بيانا للصحافة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم المحرز في سبيل انتخاب الجمعية التأسيسية. وحثوا جميع الأطراف النيبالية على تهيئة جو يؤدي إلى نجاح الانتخابات المقرر إجراؤها بطريقة حرة نزيهة، وكرروا تأييدهم الكامل لبعثة الأمم المتحدة في نيبال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١ آذار/مارس، عقد أعضاء المجلس جلسة طارئة لبحث الحالة في الشرق الأوسط، حيث شنت قوات الدفاع الإسرائيلية هجمات برية وجوية على أهداف في غزة وأطلقت الميليشيات الفلسطينية عشرات الصواريخ على أهداف في جنوب إسرائيل، بما فيها مدينة عسقلان.

وتكلم الأمين العام في الجلسة، فأدان تصاعد العنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل، الذي أودى بحياة العشرات من المدنيين.

وفي أعقاب الجلسة، تلا السفير تشوركين، بصفته رئيس المجلس، موجزا عن المناقشة، حظي بموافقة الأعضاء الـ ١٥ جميعا.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق بشأن الخسائر في الأرواح بين المدنيين وتصاعد العنف في المنطقة، ودعوا جميع الأطراف إلى احترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي وإلى التوقف فورا عن جميع أعمال العنف. فيجب ألا يسمح لهذه الأعمال بأن تعرقل العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الرامية إلى إنشاء دولتين - إسرائيل وفلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام.

وفي ٦ آذار/مارس، أجرى المجلس مشاورات عاجلة لبحث الهجوم في القدس. وقد أدان أعضاء المجلس إطلاق الرصاص في المعهد الديني، لكنهم لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن رد الفعل إزاء تلك الحادثة الفظيعة.

وفي ٢٥ آذار/مارس، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الشرق الأوسط. وقال الأمين العام في الإحاطة التي أدلى بها أمام المجلس في تلك المناسبة إنه قلق جدا بشأن احتمال تجدد العنف في غزة وجنوب إسرائيل، وبشأن ما سيعنيه ذلك بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة النزاع ولعملية السلام في آن معا.

وأضاف قائلا إن عملية السلام مهمة جدا إلى درجة لا يمكن معها السماح بفقدان الزخم من خلال اللافعل أو اللامبالاة، أو من خلال طغيان العنف.

واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أعرب عن أسفه لأن الجهود المتواصلة المبذولة خلال الشهر الماضي من أجل دفع العملية السياسية إلى الأمام قد توارت أمام العنف ثانية، وارتفاع أعداد الإصابات بين المدنيين، وعدم تحقق تحسن ملموس في الميدان. ولكنه أضاف قائلا إن مجرد استمرار العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو أمر في غاية الأهمية.

وقال وكيل الأمين العام أيضا إنه ينبغي للمجتمع الدولي وجميع الأطراف الإقليمية أن يقدموا دعما قويا للجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى وقف العنف في غزة وحولها وإلى إعادة فتح المعابر، وذلك في جو يتصدى للشواغل الأمنية للفلسطينيين وإسرائيل ومصر.

وفيما يتعلق بلبنان، قال إن البلد لا يزال واقعا في قبضة أزمة سياسية عميقة. وأكد على أنه كلما طال أمد هذا المأزق، تعاظمت الفرصة أمام مزيد من التدهور في الوضع، من الناحية السياسية وكذا من ناحية الحالة الأمنية.

وعرض أعضاء المجلس وممثلو عدد من البلدان التي شاركت في المناقشة آراءهم بشأن الوضع الراهن لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ٢٧ آذار/مارس، قدم نيكولاس ميشيل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) المتعلق بإنشاء محكمة خاصة للبنان.

ولاحظ أعضاء المجلس التقدم الملموس الذي تم إحرازه في هذا الشأن. وإثر إجراء مشاورات، تلا رئيس مجلس الأمن بيانات للصحافة شجع فيه الأمين العام على مواصلة اتخاذ الخطوات والتدابير الضرورية لإنشاء المحكمة في الوقت المناسب.

مسألة عدم الانتشار (إيران)

في ٣ آذار/مارس، بحث أعضاء المجلس، خلال المشاورات، المسألة المتعلقة بشكل الاجتماع الرسمي التالي واتفقوا على أنه في وسع ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالإدلاء ببيان قبل تصويت مجلس الأمن على مشروع القرار المتعلق بمسألة عدم الانتشار الوارد في الوثيقة S/2008/141، والمقدم من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

وفي الجلسة الرسمية، تكلم ممثلو جمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، والجمهورية العربية الليبية، وفيت نام، وإندونيسيا، قبل الشروع في التصويت.

وصوت المجلس بعد ذلك وهو يتصرف بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على مشروع القرار، الذي اعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع دولة واحدة عن التصويت بوصفه القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وعقب التصويت، تلا ممثل المملكة المتحدة بياناً وافق عليه وزراء خارجية الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكذلك الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى حل المشكلة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية لا غير، وذلك على أساس المادة ٤١ من الميثاق، وعلى أساس تعزيز أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية.

كما أدلى ببيانات ممثلو فرنسا، والولايات المتحدة، والصين، وكوستاريكا، وبوركينا فاسو، وبلجيكا، وبنما، وكرواتيا، والاتحاد الروسي.

أوروبا

القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ١١ آذار/مارس، عقد المجلس اجتماعا تلبية لطلب ورد في رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨) موجهة من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة لصربيا لدى الأمم المتحدة (S/2008/162)، وذلك للاستماع إلى فوك جيريميتش، وزير الشؤون الخارجية في صربيا، وقد صرح الوزير بأن حكومته لن تستخدم القوة أو الحظر الاقتصادي، بل ستستخدم جميع الوسائل القانونية والدبلوماسية والسياسية لتأكيد حقوق جمهورية صربيا الأساسية في السيادة على إقليم كوسوفو وميتوهيا المنفصل، وأعلن أن بلغراد لن تقبل فرض نتيجة تنتهك أساسا المصالح الوطنية الشرعية. ودعا وزير الخارجية إلى التقيد بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل، وأكد للمجلس أن صربيا ستواصل الامتثال لذلك القرار. وشدد على أن هذا هو الطريق الوحيد للحيلولة دون مزيد من التدهور في الموقف على أرض الواقع الميداني، وأنه يجب ألا يحدث أي انحسار في ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو UNMIK، التي حددها مجلس الأمن بكل وضوح.

وبعد رفع الجلسة، واصل المجلس مداولاته بشأن هذا البند في جدول الأعمال وذلك بإجراء مشاورات بكامل هيئته.

وفي ١٨ آذار/مارس، أحال الممثل الدائم لصربيا رسالة موجهة من لوك جيريميتش، وزير خارجية صربيا، إلى رئيس مجلس الأمن، يخبره فيها بطلب صربيا من الأمين العام أن يأمر بالتحقيق فورا في الأحداث التي وقعت في كوسوفسكا ميتروفيتشا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، طالبا من المجلس أن ينظر في الوضع بأعجل ما يمكن، ومؤكدا للمجلس أن حكومة صربيا ستتخذ ما يلزم من الإجراءات لاستعادة الزخم من أجل التوصل إلى حل توافقي يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأنها، وقد التزمت بالتفاوض بحسن النية، على استعداد لأن تكون شريكة بناة في تقرير وضع كوسوفو في المستقبل.

مسائل مواضيعية

مسألة عدم الانتشار

في ٢٧ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، السفير يوهان س. فبريكيه، عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبعد الاستماع لهذه الإحاطة، أدلى ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية، وبوركينا فاسو، ببيانين.

التهديدات التي تفرضها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين

في ١٩ آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن التهديدات التي تفرضها الأعمال الإرهابية على السلم والأمن الدوليين. وقد أدلى بإحاطة أمام المجلس مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولخص المدير التنفيذي المقترحات المتعلقة بتنظيم المديرية وأساليب العمل فيها المبينة في الخطة التنظيمية المنقحة وقيم التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المديرية. واستمع المجلس إلى بيانات ألقاها ممثلو أعضائه الـ ١٥ جميعا، أعقبها بيانات أدلى بها ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وكوبا، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية، وإسرائيل، واليابان، والمكسيك، باسم مجموعة ريو، وسلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي، وإسبانيا، وتركيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي ٢٠ آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨)، الذي جدد فيه ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وشدد المجلس على أهمية بذل المديرية مزيد من الجهود لدعم لجنة مكافحة الإرهاب في أداء ولايتها، ولا سيما عن طريق تعزيز دور المديرية في تيسير تقديم المساعدات التقنية الرامية إلى تحسين قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا كاملا.